



مالية
بم ذالك التصور

١٤٥٨
القرار رقم / ١
٥٢٤

رئيس مجلس الوزراء

بناء على احكام القانون رقم /51/ لعام 2004

وعلى احكام المرسوم التشريعي رقم /54/ لعام 2006

وعلى المرسوم رقم /208/ تاريخ 2021/8/10

وعلى كتاب وزارة الاعلام رقم 2-4/2815 تاريخ 2023/9/11

وعلى توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم /48/ المنعقدة بتاريخ 2023/9/18

يقرر ما يلي:

المادة 1 يستمر العمل باحكام القرار رقم /423/ تاريخ 2022/3/2 المتضمن وقف العمل باحكام القرار رقم

/1659/ تاريخ 2020/10/14 وتعديلاته والممدد بالقرارات رقم /1388/ تاريخ 2022/8/28 ورقم /57/؛

تاريخ 2023/4/4 لمدة ستة اشهر إضافية اعتباراً من تاريخ 2023/9/2.

المادة 2 يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

دمشق في / 1 / 1445 هـ الموافق لـ 2023/9/2 م

رئيس مجلس الوزراء

المهندس حسين عرنوس

٤٤٢٥
٤٤٢٥/٩/٢٥

السيد مدير الشؤون (القانونية - المالية - المحاسبة)

الجمهورية العربية السورية

ثابتة الاقامة الخلد و البنة

إلى كافة الوحدات الإدارية والأجهزة المحلية المرتبطة والجهات التابعة

الرقم: ٥/١٠/٢٣٢٢

للاطلاع وإجراء المقتضى وفق مضمونه

تاريخ: ٢٠٢٣/٨/٨

محافظ حمص

المهندس ندير حبيب مخلوف

بالتفويض أمين عام المحافظة

م. تهادي ماجد العلي

٤٤٢٥
٤٤٢٥/٩/٢٥

صورة إلى :

- السيد نائب رئيس المكتب التنفيذي.

- أمين عام المحافظة.

- مديرية الخدمات الفنية: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه

- مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه

- مديرية المالية حمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.

- مديرية التخطيط بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه

- مديرية البيئة: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.

- مديرية المصالح العقارية: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.

- مجلس مدينة حمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.

- المديرية الصناعية بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه

- مديرية الشؤون المالية-مديرية الخدمات العامة-مديرية الرقابة الداخلية - مديرية الشؤون الفنية-مديرية التنمية الإدارية.

- مديرية القناة والمعلوماتية: نشره على موقع المحافظة الإلكتروني - المكتب الصحفي-مديرية الشؤون القانونية.

- المصنف.



الجمهورية العربية السورية
مجلس الوزراء

القرار رقم / 4-23

رئيس مجلس الوزراء

بناءً على أحكام القانون رقم /51/ لعام 2004

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم /54/ لعام 2006

وعلى المرسوم رقم 208 تاريخ 2021/8/10

يقرر ما يلي:

المادة 1- يوقف العمل بأحكام القرار رقم (1659) تاريخ 2020/10/14 والتعليقات المرفقة به وتعديلاته لمدة ستة أشهر من تاريخه.

المادة 2- تتولى الجهات العامة المعنية تأمين احتياجات مطابعتها من مستلزمات العملية الطباعية وفق أحكام نظام العقود النافذ.

المادة 3- ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في / 1443 هـ الموافق لـ 2022/ 3 / م

رئيس مجلس الوزراء

المهندس / محمد عزنوس